تقرير موجز عن رسالة الدكتوراة:

THE ROLE OF REGIONAL DEVELOPMENT POLICIES IN LOCAL ECONOMIC DEVELOPMENT:
THE CASE OF ARRIYADH, SAUDI ARABIA

دور سياسات التنمية الإقليمية في التنمية الإقتصادية المحلية:
الحالة الدراسية لمنطقة الرياض

الدكتور عبدالله بن أحمد الثابت

الأستاذ المساعد بقسم التخطيط العمراني

كلية العمارة والتخطيط – جامعة الملك سعود

٢٠١٣م

تناولت هذه الرسالة العلمية (تحت عنوان دور سياسات التنمية الإقليمية في التنمية الإقتصادية المحلية: حالة دراسية عن منطقة الرياض) مجموعة الأفكار المرتبطة بإيصال وتحقيق التنمية المتوازنة لكافة الحواضر (المدن والقرى) والتي تهدف لها عادةً خطط واستراتيجيات التنمية المركزية في البلد. واستهدف نطاق الدراسة المستوى الإقليمي كوسيلة لإيصال التنمية، وكأداة للتخطيط التنموي الوطني للوصول بفاعلية إلى عموم المحليات. وكان الغرض الرئيسي لهذا البحث هو تقديم توصيات بشأن تحسين الأدوات الإقليمية لأجل التوزيع المكاني للموارد التنموية في المملكة العربية السعودية.

وحيث يتركز محور هذه الرسالة العلمية على الواقع في المملكة العربية السعودية فقد استعرضت الدراسات النقدية لحالة التنمية المكانية والتي أبرزت نظام التخطيط المركزي المعمول به، وفي نفس الوقت تظهر هيكلية تنظيم الحكم والحكم المحلي الذي يعهد إلى الجهات الحكومية الإقليمية بمهام أساسية في تطوير مستويات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ضمن نطاق خدماتها في الإقليم الذي يشرفون عليه. وقد وصل هذا البحث إلى نتيجة أولية اتفقت عليها جميع تلك الدراسات التحليلية والنقدية بشأن غياب الدور الفاعل للتخطيط الإقليمي، وهو الدور الذي من المفترض أن يكمل السياسات الوطنية ويتمم وصول منافعها إلى جميع المحليات من مدن وقرى وأرياف. وقد أكد هذا الإستعراض التحليلي لمجموع الدراسات السابقة عن منطقة الدراسة أن هناك حاجة فعلية إلى إجراء بحث مؤصل للتحقيق بشكل وافٍ عن فرص التدخل على الصعيد الإقليمي لأجل تيسير وصول وتحقيق التنمية على المستوى المحلي في المملكة العربية السعودية.

وبخصوص التأصيل العلمي والمرجعية الفكرية لهذه الرسالة فقد اعتمد منهجها على نظريات التنمية الإقليمية وكذلك أدوات التخطيط وسياسات التنمية الإقليمية. وقد صاغت مجموعة الأفكار العلمية المندرجة ضمن هذين المجالين الإطار الفكري لهذا البحث، والذي أبرز ضرورة تفصيل الإستقصاء حول التنمية الإقليمية وشموليته ليعكس واقع المنهج القائم حالياً. وهذا يشمل تحديد عوامل الإنتاج الاقتصادي المحلي التي تحقق الموارد التنموية فعلاً وكذلك الأرضية التي تقوم عليها إجراءات التنمية لتأخذ مكانها فعلاً وتحد الأثر المرجو منها، حيث يتوجه ذلك كله نحو السماح بوصول مخرجات التنمية الاقتصادية إلى جميع الأماكن وتحقيق وصول منافعها لتستفيد منها جميع القطاعات، على أن يتم ذلك من خلال هيكلية نظام الحكم.

ولتحقيق هذا النهج العلمي في الرسالة فقد شمل البحث دراسةً إستطلاعية حقلية قامت على مجموعة من المقابلات النوعية لجمع معلومات مفصلة عن ممارسة العمل التنموي في الميدان حسب المستويات المكانية المستهدفة ولاستكشاف الصعوبات وأوجه القصور كما يراها الممارسين لهذا العمل، وكان المستهدفون للمقابلات هم كبار المسئولين في الأجهزة الحكومية الرئيسية والمؤسسات التنموية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. وقد تم اختيار منطقة الرياض لتنفيذ هذا الجانب التطبيقي، بما في ذلك محافظة المجمعة كنموذج للمستوى المحلي ضمن مستويات التنمية المكانية. وقد أخرجت هذه الرسالة نتائجها التحليلية في إطار محورين رئيسين: الأول هو دراسة وتحليل المنشئات والأدوات الحالية التي يقوم عليها إيصال سياسات التنمية الإقليمية، والثاني هو استكشاف الهياكل المؤسسية التي يتم من خلالها الإستفادة من موارد التنمية المتاحة ضمن منظومة وأنشطة التخطيط حالياً ومستقبلاً.

وقد كشفت نتائج البحث عدم وجود اتساق في نظام الإدارة المحلية الذي أدى إلى تفكك شبكة العلاقات المؤسسية المفترضة في البلد، فيبدو هيكل الإدارة المحلية مفتقراً إلى التوزيع المتوازن للصلاحيات والتفويض في كل من النواحي الإدارية والمالية. كما أن مسار التنمية لم يعطي جانب تنمية الموارد البشرية أهميته اللازمة لمواكبة الإحتياجات الحقيقية والنتائج المرجوة. وهكذا فقد أكدت هذه الرسالة الحاجة إلى مزيد من التنسيق المؤسسي لتحقيق التوافق في كل مستوى من المستويات المكانية وأيضاً التنسيق لهيكلية الإدارة المحلية القائمة فيما بين المستويات المكانية المختلفة، مع مراعاة إتساق كل ذلك مع النظام السياسي في البلد. وتكون بذلك النتيجة النهائية هي تحقيق مزيد من الصلاحيات للسلطات الإقليمية لتتحمل فعلياً مسئولية التنمية المحلية، مع الحفاظ على الاتساق الوطني.

وقد أفردت هذه الرسالة محتواها في تسعة فصول، قدم الفصل الأول مدخلاً علمياً عن مكونات موضوع الدراسة بما في ذلك خلفية تمهيدية عن مفهوم المستويات المكانية للتنمية، وتحديداً المستوى الإقليمي والمحلي، ومقاربة تلك المفاهيم مع الواقع في المملكة العربية السعودية. كما قدم هذا الفصل الخطوط العريضة للغرض من الدراسة المقدمة في هذه الرسالة العلمية مع إيجاز عن منهجية البحث المتبعة.

كما قدم الفصل الثاني تأصيلاً لواقع التخطيط التنموي الإقليمي في المملكة حيث تطبق الحالة الدراسية عليها، فقدم خلفية تاريخية عن التخطيط التنموي تشمل التشكيل السياسي الوطني والتطور المؤسسي وبروز مستوى التخطيط التنموي الإقليمي. ثم فصّل هذا التقدم في ثلاثة مراحل محددة حيث شكلتها تحولات متميزة تتمثل في مراحل تحول تنظيمي ومؤسسي وهو ما يقود ويحول المسارات التنموية ويشكل أنماطها.

وبدأ الفصل الثالث باستعراض الدراسات النظرية ذات العلاقة بموضوع البحث، بدءاً بتعريف المصطلحات مثل تعريف الإقليم نظرياً وكذلك المفاهيم الرئيسية كالنمو والتنمية، ثم تحديد الحقول العلمية المرتبطة بدراسة التنمية المكانية عموماً والتخطيط الإقليمي تحديداً. ويفرد هذا الفصل جزءاً كبيراً لرصد معظم الأفكار النظرية والمفاهيم العلمية الخاصة بالتنمية الإقتصادية الإقليمية كنظرية المكان المركزي والأقطاب، ونظرية إختيار موقع الأنشطة الحضرية، وفرضيات التقارب والتباعد في المستويات الإقتصادية مابين الأماكن المتطورة والأماكن الأقل نمواً، ونظريات التنافس والتجمع، ونظريات الهيكلة الإقتصادية للأماكن، والإقتصاد السياسي، مع مواكبة أحدث التوجهات والطروحات العلمية ذات العلاقة كتطوير الموارد البشرية والثقافية وحتى نماذج الإبداع واقتصاديات المعرفة.

إستكمل الفصل الرابع المفاهيم النظرية والأطروحات الفكرية ذات العلاقة بموضوع البحث، لينفرد بجانب التخطيط وسياسات التنمية الإقليمية. يشمل هذا الجانب تقديم السياسات المعمول بها إجمالاً عبر التاريخ المرصود لسياسات التنمية الإقليمية وتحولاتها التاريخية، وأيضاً يشمل إفراداً للتخطيط التنموي الإقليمي من منظور الأطر المكانية المختلفة (محلياً ووطنياً ودولياً). ورصدت الرسالة في هذا الفصل الأدوات المتاحة لسياسات التنمية الإقليمية في الجانبين القطاعي والمكاني. كما رصد هذا الفصل التطورات الحديثة في هذا المجال مثل علاقة سياسات التنمية الإقليمية مع منظومة الحكم والإدارة المحلية، وكذلك مع المحتوى والتشكيل

المؤسسي في البلد، كما يعرض للأطروحات الحديثة عن دور التعليم العالي كأحد أدوات المعرفة الأساسية وأثرها في تحقيق التنمية الإقليمية ونشرها مكانياً.

بعد إكتمال الرصد التحليلي لموضوع البحث واستعراض الدراسات النظرية ذات العلاقة وصلت الرسالة في فصلها الخامس إلى صياغة تفصيلية لكيفية تطبيق المعرفة المستخلصة على الواقع محل الدراسة، ولإستيفاء التوضيح اللازم لذلك يأتي هذا الفصل ليستخلص المعرفة اللازمة من الفصول السابقة وليهيئ للفصول التطبيقية اللاحقة. ويفصل هذا الجزء من الرسالة تصميم البحث واختيار الحالة الدراسية، ويخلص إلى تحديد دقيق لمحاور البحث التطبيقي التي تفعّل الإطار النظري للدراسة (جدول ٥-٤ ، ص ١٦٥).

وأفرد الفصل السادس تحليلاً للعوامل المرتبطة بالتنمية الإقليمية في منطقة الرياض من هياكل وتنظيمات ثبت من إستعراض الدراسات السابقة والنظرية أهمية أخذها في الإعتبار لمثل هذه الدراسة، حيث يستعرض هيكلية التخطيط وسياسات التنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية، وتشمل الهياكل الإدارية والبلدية بالإضافة إلى الأدوات التنموية والتنمية المكانية كما يرصد الأجهزة الحكومية التي لها دور مؤثر في التنمية والتخطيط الإقليمي. ثم يورد هذا الفصل تحليلاً بشكل أكثر تفصيلاً لهيكلية التخطيط وسياسات التنمية الإقليمية في منطقة الرياض حيث الحالة الدراسية. وحيث تتمحور التخطيط التنموي الإقليمي ضمن الهيكلية الراهنة حول مجلس المنطقة فإن هذه الفصل يفرد تحليلاً لوظيفة وأدوار مجلس المنطقة ضمن نطاق الإقليم أي فيما بين المحليات، كما يفرد تحليلاً آخر لوظيفة وأدوار مجلس المنطقة مع الحكومة المركزية أي مع الوزارات والهيئات المماثلة، ويشمل هذا التحليل رصداً للهيكل والتنظيم كما شرع له من قبل الجهات التشريعية وأيضاً يرصد الواقع الممارس فعلياً (من خلال المقابلات) للتعرف أسباب التفاوت إن وجد والرؤى المطروحة حول المشاكل الراهنة والحلول المقترحة.

ويمثل الفصل السابع أحد المحورين التحليليين المبنيين على الخلاصات النظرية السابقة ويناقش إجابات المسئولين الذين تمت مقابلتهم –وكذلك بعض المعلومات الثانوية المساعدة– في سرد منطقي كما أفرزته المعلومات الحقلية. ويشتمل هذا الإستعراض التحليلي على ثلاثة جوانب أساسية:

١) فاعلية الهيكل الإقليمي الراهن للتنمية المكانية.

٢) الممارسة القائمة لسياسات التنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية.

٣) الأدوات المتاحة وامكانياتها لسياسات التنمية الإقليمية والمحلية.

وتغطي الدراسة التطبيقية عدة محاور (انظر الجدول المشار إليه سابقاً) تم تغذية محتواها من المقابلات الميدانية في الحالة الدراسية المختارة.

يمثل الفصل الثامن المحور التحليلي الثاني ليستكمل ما تم في الفصل السابق من خلال محور العلاقات المؤسسية التي يتم من خلالها إيصال التنمية فعلياً إلى المحليات بغرض تحقيق التوازن التنموي المكاني. فيشتمل هذا الجزء من الإستعراض التحليلي على جانبين رئيسين:

١) مكونات الشبكة المؤسسية على المستوى الإقليمي. ويعرض فيه الموارد التنموية المتاحة، والهيكل المؤسسي الذي يتم من خلاله التخطيط لتوزيع تلك الموارد، كما يرصد التغيرات في البيئة الإقتصادية ودور الحكومة في الإقتصاد، ووجهات النظر حول التنمية المكانية من المعنيين في كل من المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

٢) العلاقة الوظيفية فيما بين القطاعات التنموية الإقليمية. ويرصد في هذا الجانب الجهود والخطط الفعلية والمتاحة التي قد تحسن أداء الأدوات المستخدمة ضمن سياسات التنمية، كما يرصد مكامن الخلل والفرص لأدوات السياسة الهيكلية للتنمية، ويوثق لمدى تأثير وارتباط نطاق سياسة التنمية الإقليمية مع كل من المستويات المكانية.

وأخيراً يتفرد الفصل الأخير في هذه الرسالة بعرض خلاصة البحث مبتدءاً باستعراض النتائج المستخلصة من الحالة الدراسية، وتشمل خلاصة عن وضع التنظيم الهيكلي للأجهزة المؤسسية السعودية، وما يتضمنه التطبيق الفعلي للتنمية المكانية في المملكة العربية السعودية، والتحديات الرئيسية التي تواجه التخطيط التنموي الإقليمي. ثم تعرض الخلاصة عدداً من التوصيات العامة ضمن المجالات التي غطتها هذه الدراسة، تليها توصيات خاصة بدعم سياسات ونهج التخطيط التنموي الإقليمي.